http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1615) السنة السابعة - الثلاثاء (29) ايلول 2009

البعثيون العراقيون في سوريا .. قنبلة موقوتة تهدد علاقات البلدين

بغداد / المدى والوكالات

تناولت مجلة «التايم» الأميركية عبر تقرير تحليلي مطوّل التوتر الاخير بين بغداد ودمشق ورأت أنه بات يشكل فصلاً جديدًا في السجال الأمني والسياسي بين البلدين خلال الآونة الأخيرة، والقضية تتعلق بالبعثيّين العراقيين السابقين المقيمين حاليًا في سوريا، حيث قالت المجلة إنهم باتوا جزءًا من الخلاف المتصاعد الذي نشب عقب تفجيرات الأربعاء الدامي التي هزت العاصمة بغداد، في آب الماضي وراح ضحيتها نحو ٩٥ شخصًا.

وتستهل المجلة حديثها بالإشارة إلى تدفّق أعداد غفيرة من اللاجئين العراقيين إلى سوريا عبر الحدود مع اشتعال وتيرة الحرب الأهلية بين مختلف الطوائف في البلاد عقب حرب ٢٠٠٣.

وتمضي الصحيفة لتقول إن هذا المجتمع العراقي تحوّل مع مرور الوقت إلى جزء من نسيج الحياة في سوريا، حيث بات للكثيرين منهم منازل أو مشاريع تجارية، وبات يتحدث أطفالهم العربية باللهجة السورية. لكن قطاعًا من هؤلاء المهاجرين ما زال يعيش أجواء من عدم الارتياح، وهذا القطاع هم هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ما يقارب ٤٠٠ ألف عراقي تربطهم علاقات بالنظام السابق.

وتنوّه المجلة في هذا السياق إلى الاتهامات التي وجهها رئيس الوزراء نوري المالكي إلى بعض البعثيين السابقين المقيمين في سوريا، وحمّلهم فيها مسؤولية تلك التفجيرات الدموية، واتهامه كذلك دمشق بإيوائها وتدعيمها للجماعات التي تخطط لشنّ هجمات في العراق. وهي الاتهامات التي نفتها سوريا جملةً وتفصيلاً، وأعلنت عن استعدادها لتسليم من يتم الاشتباه في تورطه بتلك التفجيرات إذا قدمت السلطات العراقية أدلة إدانة بحقه.

وهنا تولدت مواجهة بين البلدين، آلت إلى إصابة العلاقات الدافئة بين البلدين بالضعف والوهن، وكذلك إلى تعليق التعاون بينهما حول عدد من القضايا.

ووسط هذا الجدال الدائر بين البلدين، ارتأت المجلة أن هناك بعض الحقائق التي تم فقدانها، منها أن سوريا تغير على نحو بطيء موقفها من الدور الذي يتعين عليها أن تقوم به لتأمين حدودها مع العراق، وأن عددًا كبيرًا من البعثيين السابقين يسعون الآن للعودة إلى بلادهم، معبرين عن رغبتهم في المشاركة سلميًا بديمقراطية العراق الوليدة، و هذا الشعور لا يوجد على نطاق واسع بين كثير من البعثيين العراقيين المقيمين في سوريا.

وتنتقل المجلة في سياق متصل لتشير إلى أن العراق يمتلك الآن ما يكفيه من أسباب تجعله لا يثق بشكل كبير في الجانب السوري، وتتحدث هنا عن التسهيلات والتنازلات التي قدمتها سوريا عقب الحرب الأميركية في العراق، حيث سمحت للبعثيين المناهضين لأميركا بتنظيم وعقد اتفاقات سياسية على أراضيها، وسمحت للمسلحين من باقي الدول بالعبور من خلال أراضيها لشن هجمات في العراق. ومع هذا، فقد أكدت المجلة على تلك الجهود التي أضحت تبذلها سوريا خلال السنوات القليلة الماضية، متمثلةً في تضييقها الخناق على المسلحين الذين يحاولون التسلل إلى العراق، وتنوه كذلك الى تلك الزيارة التي قام بها وفد عسكري أميركي إلى دمشق في آب الماضي لمناقشة زيادة سبل التعاون بشأن الأمن الحدودي. فيما رأت المجلة أن ما أضاف بُعدًا جديدًا يبعث على تحسن الأمور، هو تغيير كثير من البعثيين السابقين بسوريا للموقف الذي كانوا ينتهجونه. علمًا بأن هؤلاء البعثيين ينقسمون إلى جماعتين، أحداهما متشددة ويتزعمها نائب الرئيس السابق في حكومة صدام «عزة إبراهيم الدوري» وجماعة أخرى اقل تشددا يتزعمها محمد يونس الاحمد، المستشار السابق لمجلس صدام التنفيذي. حيث أشارت المجلة إلى أن جماعة يونس بدأت تتبع سياسة للتقارب مع الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٧، بعد أن بدؤوا في نبذ أيديولوجيتهم البعثية القديمة، وتطبيق المزيد من السياسات الديمقراطية.

وتشير المجلة أيضًا إلى أن جماعة الدوري بدأت تظهر هي الأخرى مؤشرات مغايرة، عقب تفجيرات الأربعاء الدامي الأخيرة. ولفتت إلى تلك التصريحات التي سبق وأن نقلتها عن المتحدث غير الرسمي باسم الجماعة والتي أكد من خلالها على احتياج الولايات المتحدة الآن لمساعدة قادة العراق السياسيين السابقين وكذلك قادة الجيش المقيمين حاليًا بسوريا، إذا كانت ترغب في إعادة العراق لمكانته القوية ونشر الاستقرار بالمنطقة.

وفي الوقت الذي تمارس فيه واشنطن ضغوطًا على حكومة بغداد لبدء عملية مصالحة وطنية لتخفيض مخاطر العنف الطائفي أثناء سحبها لقواتها، أتى قرار المالكي بتحميل جماعة يونس مسؤولية تفجيرات آب الماضي ومطالبته دمشق بترحيله من البلاد، كمؤشر على عدم توافر النية لديه بالتفاوض مع البعثيين السابقين، حسبما أكد فاضل الرباعي، المحلل السياسي العراقي المقيم في سوريا. وفي الوقت الذي يُستبعد فيه قيام سوريا بتسليم البعثيين السابقين كي يمثلون للمحاكمة، يشير مسؤولون سوريون إلى أن بلادهم وفرت الحماية لكثيرين من أعضاء الحكومة العراقية الحالية عندما قام صدام بنفيهم، ومن بينهم المالكي نفسه، حيث سبق له وأن قضى ٢٠ عامًا في دمشق. وفي حديث له مع المجلة، قال فيصل مقداد، نائب وزير الخارجية السوري :» يوجد الآن ١,٥ مليون لاجئ عراقي في سوريا. عندما أتوا إلى هنا، لم نسألهم عن الحزب الذي ينتمون إليه. فقط قمنا بفتح أبوابنا أمامهم».

وبالرغم من كل هذا، لا تزال الحكومة وعلى لسان المتحدث باسمها علي الدباغ تؤكد ان العراق لا يتهم دمشق بأحداث الاربعاء الدامي، انما قيادات بعثية عراقية مقيمة في سوريا.

تفجيرات الاربعاء كسرت حاجز الصمت ازاء الهجمات الارهابية .. ا.ف.ب/ ارشيف

في خضم الأحداث الأمنية في نينوى

لا يباع لا يؤجر لا يسكن.. المنزل معرض للتفجير..!

الموصل / المدى

موجة التفجيرات التي استهدفت قرى في محافظة نينوى خلال الشهرين الماضيين، هدمت أكثر من ثمانين منزلاً بالكامل في مناطق شريخان وخزنة والسادة، مع تضرر مئات اخرى، وفي ادنى محصلة للوجع الناجم عن هذه التفجيرات المروعة، أنها اعادت الى الاذهان، مثيلاتها التي كانت تستهدف منازل المواطنين في أنحاء متفرقة من مدينة الموصل، قبل بدء عملية ام الربيعين منتصف العام الماضي.

ومازال شاكر محمود يذكر جيداً ذلك الصباح من يوم ١٢ ايلول ٢٠٠٦، فلم يكن أمامه سوى الرضوخ لكلمات الرعب التي خطها مجهولون على جدار بيته، ودون أن يطرح أي سؤال، لأنه كان يعرف ان السبب هو ابنه المتطوع حديثاً في الشرطة، حزم مع افراد اسرته الحقائب، وما استطاعوا حمله من امتعه، ثم تركوا المنزل الذي كان لهم طوال ٢٠ عاماً.

لم يكن لأي منهم ان يلتفت الى الوراء من أجل توديع ذكريات كل تلك السنين، فعبارة مثل(لايباع لايؤجر لا يسكن، المنزل معرض للتفجير)، لم تكن لتترك مجالاً أو تمنح فرصة للمشاعر، ففي مدينة الموصل تحديداً، وفي الفترة ما قبل عملية ام الربيعين الأمنية، كان عليك أن تسير وتنظر الى الامام فقط، اذا ما اكتشفت عبارة مماثلة مكتوبة على جدار بيتك ذات يوم.

والقصة منذ بدايتها تعود إلى يوم ٢٠٠٥/١١/١١، عندما انهارت معظم أركان جهاز الشرطة في مدينة الموصل،وهرب افراده بضمنهم قائد الشرطة الى أماكن مجهولة، ولم يكن للجيش العراقي وجود في المدينة، فسيطر مسلحو القاعدة وغيرهم من الفصائل المسلحة على معظم المناطق، وقاموا بحملة من العقاب.

شاكر محمود الذي يعيش الان مع اسرته في ناحية بعشيقة شمالي الموصل، يقول بان تلك العبارة الركيكة التي كتبت بطلاء اسود على جدار منزله وجزء من بابه الخارجي، انقذت عائلته من موت محقق، وانه لم يشعر بان العالم انتهى عندما اتصل به اقرباء له ونقلوا له خبر تهديم منزله، وانه سينتظر اليوم الذي يتمكن فيه من العودة الى الموصل واعادة بناء داره مجددا.

يقول رائد الشرطة المتقاعد (أ.ناجي) للمدى: (أتذكر في ذلك اليوم أننا تلقينا معلومات تفيد بسقوط عدد من مراكز الشرطة بأيدي المسلحين، وأكاديمية الشرطة التي لم يمض وقت طويل على افتتاحها، قد جرى اقتحامها أيضاً، ونهب ما فيها من قبل لصوص)، ويضيف الرائد ناجي: «كنت مع عدد من عناصر الشرطة، عندما وصل المسلحون الى مبنى المركز الذي كنا منتسبين فيه، وكانت المقاومة تعني ان اضحي بحياة من معي، سيما وأن زملاء اتصلوا بي واعلموني بانهيار جهاز الشرطة، ولذا قبلت مغادرة المكان مقابل عدم المساس بأي احد، وبعد خروجنا بنحو ربع ساعة، فخخ المسلحون المبنى من الداخل، ثم فجروه أمام اعيننا».

ثم انتشرت الظاهرة، ومنزل ناجي نفسه كان ضمن قائمة طويلة نفذت بشكل حرفي لاحقاً، وقد شملت أيضا، منازل لمترجمين عملوا لدى القوات الامريكية، بالاضافة الى تجار مدوا هذه القوات بالبضائع، ولأن عددها كبير، لذا فقد عمد المسلحون إلى وضع علامة على جدار كل منزل يراد تفجيره، وغالبا ماكانت تكتب العبارة بالطلاء وبخطوط كبيرة، والتفجيرات تجري في مختلف اوقات النهار، وبالرغم من ان مدينة الموصل كانت تعيش وما زالت في ظل حضر تجوال يخنق ليلها منذ ثلاثة أعوام، لكن اصوات التفجيرات ظلت تسمع حتى في اوقات متأخرة من الليل، وفي الصباح كان يتضح بأن مصادر الكثير منها منازل.

يشير الباحث أحمد صلاح الدين، الى أن أول منزل هدم في مدينة الموصل بعد الاحتلال الامريكي للعراق، كان الذي قتلت فيه القوات الامريكية نجلي صدام (قصي وعدي) في غارة شنتها على منطقة تسمى حي الفلاح شمالي المدينة، وقد كان ذلك في تموز من عام ٢٠٠٣، والبيت الذي كانت تعود ملكيته لأحد أفراد عائلة (الزيدان) هدم بالكامل من قبل جرافات عسكرية تابعة للجيش الامريكي، وذلك بعد ساعات من انتهاء العملية.

وبين صلاح: أن هناك أيضاً ما يقرب من مئتي عمارة تجارية، والعشرات من المعامل والورش الصناعية، تم تفجيرها من قبل المسلحين أما بسبب اتخاذ اسطحها نقاطاً للمراقبة من قبل القوات الامريكية أو عناصر الشرطة، وفي حالات معينة تهدم دور بسبب رفض اصحابها دفع الإتاوات لعصابات كانت متنفذة، وقال أيضا:حتى أمكنة العبادة لم تسلم، اذ استهدفت سيارة مفخخة جامع الصابرين في حي الوحدة واحالته الى ركام.

عضو سابق في مجلس محافظة نينوى رفض الكشف عن اسمه قال للمدى»أن مناطق الجزء الشرقي من مدينة الموصل، وخصوصاً في أحياء دوميز وسومر وفلسطين والوحدة والميثاق والانتصار وكراج الشمال، وجميعها على الضفة اليسرى من نهار دجلة، فجرت فيها أعداد كبيرة من المنازل، وهي بمجملها تعود لعائلات تم تهجيرها بشكل قسري عن المدينة خلال الاعوام الثلاث الماضية. وقال»أن عناصر ما يسمى بدولة العراق الاسلامية هي التي كانت تقف وراء هذه التفجيرات، واتضح ذلك من خلال الكتابات التي كانوا يخطونها على جدران المنازل المستهدفة، أو المنشورات التي كانوا يوزعونها في الاحياء السكنية.

المصابون برعب الحرب المزمن، يعتقدون بأن مرحلة التفجيرات الفردية للمنازل تطورت الى تفجيرات بالجملة، وهم يرون أن قرية خزنة التي هدمت نصف بيوتاتها خير دليل على ذلك، أما المتفائلون فهم واثقون من تغير الظروف، وان المجتمع الان أكثر تجاوبا مع الاجهزة الامنية، ويرون ان الوصفة السحرية لتضييق القلق الشعبي، هو البدء بحملة أعمار للأبنية المهدمة، ومحو كل عبارات الموت عن جدران المدينة كيما تواصل حياتها.

تفجير المنازل في نينوى احد اشكال الترهيب لمواطني المحافظة

زيادات مرتقبة للنفط العراقي المصدر إلى الأردن

بغداد / المدى

قال الاردن ان الجانب العراقي وعد بزيادة كميات النفط التي يصدرها للمملكة من عشرة الاف برميل يوميا لتصبح ١٥ الف برميل متوقعا اتخاذ قرار بهذا الخصوص قبل نهاية الشهر الحالي.

ونقلت صحيفة (الدستور) الاردنية الصادرة امس الاثنين عن مصدر وصفته بالمطلع قوله: ان الحكومة الاردنية خاطبت نظيرتها العراقية بهدف زيادة كميات النفط التي تستوردها المملكة باسعار تفضيلية من ١٠ الاف برميل يوميا الى ١٥ الف برميل.

ووفقا للمصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه فان الجانب العراقي وعد بزيادة الكميات ومن المتوقع ان يتم اتخاذ قرار بهذا الخصوص قبل نهاية الشهر الحالي. وبلغت كميات النفط الخام العراقي التي استوردها الاردن من العراق منذ الـ٢٥ من ايلول العام الماضي ولغاية يوم امس الاول نحو ٣ر٥ مليون برميل بمعدل ١٠ الاف برميل يوميا ينقلها ٤٢ صهريجا. وكان الاردن والعراق اتفقا في حزيران العام الماضي على تجديد الاتفاق النفطي الذي وقع عام ٢٠٠٦ ويقضي بتزويد المملكة بالنفط باسعار تفضيلية لثلاث سنوات مقبلة وذلك في ختام مباحثات اجراها رئيس الوزراء نادر الذهبي مع نظيره نوري المالكي في عمان.

ويقضي الاتفاق بتزويد الاردن بنحو ٣٠ بالمئة من احتياجاته النفطية المقدرة بنحو ١٠٠ الف برميل يوميا بالاسعار التفضيلية الا ان الكميات التي يتسلمها الاردن تراوح للان عند حدود عشرة الاف برميل يوميا رغم مطالبات اردنية بزيادة الكمية. وخلال الزيارة التي قام بها العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني للعراق في شهر اب العام الماضي وافق العراق على زيادة مقدار الخصم الممنوح على نفط خام كركوك الذي سيتم بيعه للاردن باسعار تفضيلية ليصبح بمقدار ٢٢ دولارا للبرميل بدلا من ١٨ دولارا من سعر نفط خام برنت.

٣٩٪ نسبة الفقر في الريف

بغداد / المدى

يعتزم العراق إطلاق أول إستراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر في البلاد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ في ضوء الاتفاقية بين وزارة التخطيط والبنك الدولي وتركز هذه الإستراتيجية على ستة محاور أساسية.

وقال رئيس اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق مهدي العلاق بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي: ان «هذه المحاور الأساسية هي تحقيق دخل أعلى للفقراء وتحسين المستوى الصحي لهذه الشريحة إضافة إلى نشر وتحسين التعليم وتوفير بيئة سكن أفضل وتقليل مستوى التفاوت بين النساء والرجال وتفعيل الحماية الاجتماعية للفقراء. وأضاف إن تقرير تحليل الفقر في العراق في مراحله النهائية ويتناول ملامح الفقر وأين يتركز الفقراء ومدى التفاوت بين المحافظات، وبين الحضر والريف في كل محافظة، كاشفا إن نتائج هذا التقرير أظهرت إن نسبة الفقر في العراق بلغت (٢٣٪) وان الفقر يتركز في الريف أعلى من الحضر إذ بلغت نسبته في الريف (٣٩٪) فيما بلغت النسبة في المدن (١٦٪) .. وهذا يعني إن غالبية الفقراء تقع مستويات دخولهم قريبة من مستوى خط الفقر وبذلك فأن أية سياسات او إجراءات ملموسة تمس الفئات الفقيرة أو الفئات الهشة من شأنها أن تخفّض نسب الفقر بدرجة كبيرة.

موضحا إن التقرير اظهر إن الفقر ليس عميقا في العراق إذ بلغت شدة الفقر (٤,٥٪) لكنها تزيد في الريف على ثلاثة أمثال ماهي عليه في الحضر، لذلك ستركز الإستراتيجية على سياسات من شأنها ان تخفف الفقر في الريف بدرجة كبيرة إذا ماتم تبنيها. وأفاد إن هذه الإستراتيجية سيتم استيعابها في إطار خطة التنمية الخمسية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) بعد الدعم الكبير الذي حظيت به من الحكومة ومجلس النواب ما يمنحها قوة لكي يتم تبنيها من قبل الوزارات والجهات ذات العلاقة. ودعا العلاق القطاع الحكومي الذي يشكل الدعامة الأساسية للإستراتيجية إلى ضرورة تقديم جميع أنواع الدعم لهذا المشروع، إضافة الى دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات الدعم الدولية في تقديم كل ما من شأنه إنجاح هذا المشروع الوطني.

مؤسسات لبنانية تبحث عن ١٧٦ مليون دولار ضائعة في العراق

بيروت / وكالات

فتحت زيارة نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي إلى لبنان أخيراً، جرحاً عمره ١٩ عاماً لمستثمرين لبنانيين خسروا حوالى ١٧٦ مليون دولار بسبب الحصار والحرب الاخيرة في العراق، فهؤلاء لا يزالون في انتظار مستحقاتهم التي اعترفت الأمم المتحدة بجزء منها ومصرف الرافدين بجزء آخر، ولا يزال كلا الجزأين بلا حل حتى اليوم.

وقالت تقارير صحفية لبنانية امس الاثنين انه في ٦ آب عام ١٩٩٠، أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ٦٦١، الذي فرض حظراً اقتصادياً على العراق، وكان من نتائجه تجميد أرصدة حسابات العراق حول العالم، ووقف عمل عدد كبير من المؤسسات. وبالتالي جُمّدت الأرصدة العائدة لمصرف الرافدين، بما في ذلك فرعه في بيروت، وضمنها حقوق لمؤسسات لبنانية ناتجة من اعتمادات مستندية، حوالات أو تحصيلات، وتعود لبضائع شحنتها هذه المؤسسات إلى العراق. وقد نُفّذ فرض الحظر على العراق قبل أن يتمكن مصرف الرافدين من دفع هذه الحقوق إلى أصحابها، فجُمّدت، واستكملت حلقة الخسائر بعد الحرب في عام ٢٠٠٣، والخسائر هنا ليست قليلة، إذ وصل عدد المؤسسات اللبنانية المتضررة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣ ضمناً، إلى ١٢٥ مؤسسة وبلغت خسائرها الإجمالية ١٧٦ مليون دولار.

وقبل الحرب في العراق منيت ٣٤ مؤسسة بخسائر وصلت قيمتها إلى ١٠٢ مليون دولار أميركي، بسبب عقود لم تكتمل أو توريدات لم يُدفع ثمنها، أما عدد المؤسسات التي تمتلك أموالاً مجمّدة في مصرف الرافدين فيبلغ ٢٢ مؤسسة، تصل قيمة أرصدتها إلى ٣٢ مليون دولار أميركي. وبعد الحرب تعرضت ٧٠ مؤسسة لبنانية لأضرار وصلت قيمتها المباشرة إلى ٤٠ مليون دولار ، فيما بلغت خسائرها غير المباشرة مليوني دولار، ولم تتوقف الأضرار على آثار الحرب على العراق، بل كان من نتائجها تجميد تنفيذ عدد كبير من العقود الموقعة مع الحكومة العراقية التي سبق أن نفذ قسم كبير منها أو أصبح قيد التسليم، وحالت الحرب دون ذلك، كما التزمت شركات لبنانية بعقود مع مؤسسات عراقية ولكن هذه الأخيرة لم تفتح لها الاعتمادات، إضافة إلى عقود وقعت بموافقة الأمم المتحدة ولم تفتح لها اعتمادات أيضاً.

وبعد إنهاء الحصار وإلغاء الحظر الدولي المفروض، لم تعد هذه الأموال إلى أصحابها، لا بل إن الحكومات اللبنانية لم تقم بأي إجراءات لاستعادة حقوق اللبنانيين، على الرغم من أن مصرف الرافدين في بيروت أقرّ بجزء من هذه الحقوق، والتزم بدفعها بموجب كتاب وجهه في حزيران ٢٠٠٤ إلى الأدارة العامة للمصرف.

ولم يحذُ لبنان حذو الدول الأخرى، ومنها الأردن التي أصدرت قانوناً أجاز مصادرة أو حجز أموال السلطة العراقية لتحصيل ديون الأردنيين في العراق، علماً بأن اللبنانيين المتضررين أرسلوا نسخة عن هذا القانون إلى مصرف لبنان ومجلس الوزراء والسلطات الأخرى المختصة، مطالبين بإصدار قانون مماثل، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل.

ولا تمتلك السلطات اللبنانية أي خطّة عمل لتحصيل حقوق اللبنانيين، بل لا تمتلك أي أجوبة عن أسئلتهم الكثيرة عن الأسباب الكامنة وراء التجاهل الرسمي لهذا الملف الحقوقي... فمصرف لبنان لم يلاحق الحقوق الموقوفة لدى مصرف الرافدين على الرغم من عودته للعمل طبيعياً منذ سنوات عدّة، كما أن بعثة لبنان لدى الأمم المتحدة لم تلاحق جدّياً ملفات العقود الموافق عليها من مجلس الأمن الدولي ولم تسدد قيمها.

وكانت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان قد رفعت أخيراً ملفاً شاملاً عن حقوق اللبنانيين في العراق إلى رئيس الجمهورية ميشال سليمان، وتضمّن هذا الملف وثيقة، هي عبارة عن رسالة جوابية من السفارة اللبنانية في بغداد تبلغ فيها وزارة الخارجية اللبنانية أن بعثة لبنان لدى الأمم المتحدة تبلغت أن الأمم المتحدة لا تتولى متابعة الأموال الباقية لدى مصرف الرافدين، وأنه يجب مراجعة السلطات العراقية المختصة في هذا الشأن، أما ما يتعلق بالمؤسسات المتضررة، فالأمم المتحدة تلتزم دفع مستحقات ٣ آلاف عقد أقرّت في مجلس الأمن، وأن وجود عقود لبنانية ضمن هذه القائمة، يفرض إرسال أرقام العقود لدراستها واتخاذ الموقف في شأنها.

على الرغم من ذلك، لم تتحرّك أي جهة لبنانية معنية، بل إن رئيس تجمع أصحاب الحقوق اللبنانيين في العراق عبد الودود النصولي، يلفت إلى رسالة وجهتها السفارة العراقية إلى التجمع تشير في متنها إلى أن اتفاقية «نادي باريس» تضمنت شطب مديونية العراق بنسبة ٨٠ في المئة بعد تعيين وزارة المالية العراقية شركة أرنست أند يونغ لتسوية مديونية العراق الخارجية، كما أن شركة المحاسبة حسمت نسبة ٩,٧٥٪ من قيمة الديون كأجرة لعملها، فلم يبقَ لأصحاب الحقوق اللبنانيين في العراق سوى ١٠,٢٥ في المئة من مستحقاتهم، وعلى الرغم من هذه الحسومات الكبيرة، فإن المبالغ لم تدفع حتى اليوم!